في ضوء استمرار المصدة السائلة للمالية العامة

«ستاندرد آند بورز» تثبت تصنيف الكويت الائتماني عند «AA-» مع نظرة مستقبلية سلبية

أبقت وكالة « ستاندرد آند بورز « تصنيفها الائتماني السيادي للكويت عند «AA-» مع نظرة مستقبلية سلبية، في ضوء استمرار المصدة السائلة للمالية العامة .

يأتي هذا القرار بعد تخفيض أجرته الوكالة في 26 الماضي، من مرتبة «AA» إلى «AA-» مع نظرة مستقبلية مستقرة ، وتغيير النظرة من مستقرة إلى سلبية في 17 يوليو الماضي .

تناول التقرير أربعة أجزاء رئيسية هي : النظرة العامة للتصنيف، وقرار التصنيف، وآفاق التصنيف، ومبررات التصنيف كالتالي:

أولا : النظرة العامة للتصنيف

من المتوقع اتساع عجز الموازنة العامة للكويت إلى نحو 30 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020-2021 ، مقارنة بعجز يقارب 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019-2020، بينما يقترب المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، وهو صندوق الاحتياطي العام من النضوب. بعد هذا المأزق المالي الفوري، لا يزال زخم الإصلاح الأوسع بطيئا ومعقدا بسبب علاقة المواجهة بين مجلس الأمة والحكومة. ومع وذلك، فإن إجمالي المدخرات الحكومية المتراكمة لدولة الكويت لا تزال كبيرة بما يزيد عن 500 % من الناتج المحلي الإجمالي. وبناء على ما تقدم، قامت الوكالة بتأكيد التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (AA-) مع استمرار النظرة المستقبلية السلبية.

ثانيا: قرار التصنيف في يوم الجمعة الموافق 15 يناير 2021

الوكالة أكدت إمكانية التخفيض إذا ظلت جهود الإصلاح بطيئة خلال الأشهر الستة إلى الاثني عشر القادمة

أجرت وكالة «ستاندرد آند بورز» مراجعة للتصنيفات الائتمانية طويلة الأجل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، حيث أكدت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة «AA-» مع نظرة مستقبلية سلبية.

ثالثا: آفاق التصنيف تعكس النظرة السلبية للتصنيف

في المقام الأول وجهة نظر الوكالة بشأن المخاطر على المدى القصير والمتوسط، الناشئة عن ضغوط المالية العامة، المتمثلة في النفاد المتوقع للمصدر الرئيسي لتمويل الحكومة صندوق الاحتياطي العام، في حين لم توضع حتى الآن ترتيبات بديلة لتمويل عجز الموازنة. كما يعكس التصنيف المخاطر متوسطة الأجل نتيجة التقدم البطيء في الإصلاح الهيكلي في الكويت مقارنة مع الحكومات الإقليمية الأخرى.

وحذرت الوكالة من أن هناك إمكانية لتخفيض التصنيف الائتماني السيادي للكويت ، خلال الأشهر الستة إلى الاثني عشر القادمة ، إذا بقيت الترتيبات المؤسساتية في دلة الكويت تمنع الحكومة من إيجاد حل مستدام طويل الأجل بشأن احتياجاتها التمويلية. وفي ظل السيناريو الأصعب، قد تؤدي الاستجابة غير الكافية للسياسات إلى ترك دولة الكويت في مواجهة قيود مالية صارمة على الميزانية، مما قد يؤدي إلى تعديلات غير منظمة للإنفاق العام يمكن أن تلحق بالاقتصاد الكويتي أضرارا طويلة الأجل.

أضافت أن هناك أيضا إمكانية لتخفيض التصنيف إذا ظلت جهود الإصلاح بطيئة، مثل تأخر إدخال الضرائب وتغيرات سوق العمل، وتدابير تنويع الاقتصاد، مما يزيد من الأعباء على مؤشرات المالية العامة على المدى المتوسط. كما يمكن تخفيض التصنيف الائتماني السيادي إذا انخفضت مرونة السياسة النقدية للكويت أو تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ، مع تعطل محتمل لطرق التجارة الرئيسية.

وأشارت الوكالة إلى إمكانية إعادة النظر في تغيير النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني السيادي للكويت من سلبية إلى مستقرة ، إذا عالجت السلطات بسرعة الضغوط المالية وقيود التمويل بالتوازي مع برنامج إصلاحات هيكلية يعزز الفعالية المؤسساتية وتحسين الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل.

رابعا: مبررات التصنيف

جاءت النظرة السلبية مدفوعة بالمخاطر الناجمة عن استمرار استنفاد صندوق الاحتياطي العام، باعتباره المصدر الوحيد لتمويل عجز الموازنة منذ انتهاء أجل قانون الدين العام في أكتوبر 2017، وترددت السحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة الأكبر بكثير، والذي تم تأسيسه تحسبا النضوب الاحتياطيات النفطية على المدى الطويل. وعلى مدى الأشهر الماضية، نفذت السلطات بعض الإجراءات التي يمكن أن تكسب وقتا إضافيا، ولكن تبقى هذه الإجراءات غير كافية لسد فجوة التمويل. فعلى سبيل المثال، اعتمد مجلس الأمة قانونا لتعليق تحويل مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة البالغ 10 % من إجمالي الإيرادات العامة، وربط أي تحويل مستقبلي بأداء المالية العامة بحيث لا يتم التحويل إلا في السنوات التي تسجل بها الموازنة فوائض مالية. كما تلقى صندوق الاحتياطي العام سيولة نقدية من صندوق احتياطي الأجيال القادمة مقابل تحويل بعض الأصول الحكومية. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات وحدها غير كافية لمعالجة المشكلة نظرا لحجم عجز الموازنة، حيث تتوقع الوكالة أن يصل إلى ما نسبته 30 % من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2020-2021. وذكرت الوكالة أنه في إطار استمرار الوضع الحالي فإن صندوق الاحتياطي العام سيكون بدون أي سيولة في الأشهر القادمة. وقد يتفاقم هذا الوضع مع اقتراب نهاية السنة المالية في شهر مارس 2021، وذلك تزامنا مع ارتفاع الإنفاق الحكومي في نهاية السنة المالية، كما هو الحال في الدول الأخرى. كما يمكن تحويل بعض من الأصول الإضافية الأقل سيولة، بما في ذلك مؤسسة البترول الكويتية المملوكة للحكومة، من صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة مقابل السيولة النقدية.

أضافت : ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم تنفيذ ذلك فعلا ومقدار السيولة في المقابل. إلى جانب الضغوط المالية الحالية، تسلط النظرة السلبية الضوء أيضا على المخاطر الناجمة عن عدد من المشاكل الهيكلية التي سيتعين على الكويت التعامل معها على المدى المتوسط. وحتى لو تم تبني قانون الدين العام في نهاية المطاف، فإن حجم العجز المالي الذي تتوقعه الوكالة حتى عام 2024 يعني ضمنيا أن الإذن بالاقتراض بموجب القانون «الذي كان مقترحا سابقا بمبلغ 20 مليار دينار» ، يمكن أن يستنفد في غضون ثلاث سنوات تقريبا. وعلى هذا النحو، من المرجح أن تطفو المشاكل الحالية على السطح. ويمكن أن يشمل الحل المستدام على المدى الطويل برنامج أكثر شمولا للإصلاحات والتصحيح المالي، بما في ذلك خفض الدعم، وسد ثغرات الإنفاق، وإدخال ضرائب جديدة، وهو ما قامت به بالفعل عدة دول أخرى في مجلس التعاون لدول الخليج. وتوقعت الوكالة أن يكون الاتفاق على برنامج إصلاح كهذا صعبا على الأرجح بسبب طبيعة العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة، كما يتضح من التقدم البطيء جدا في الإصلاح في الماضي. ومع ذلك، فإن التصنيف الائتماني السيادي للكويت لا يزال مدعوما بالمستويات المرتفعة من الاحتياطيات المالية والخارجية المتراكمة. وأشارت الوكالة إلى أن تصنيفها الائتماني السيادي للدولة مقيد بسمة التركز في الاقتصاد، والضعف النسبي في القوة المؤسساتية مقارنة مع أقرانها في التصنيف من خارج الإقليم. ويشكل قطاع النفط نحو 50 % من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90 % من الصادرات، ونحو 90 % من الإيرادات المالية. ونظرا لهذا الاعتماد الكبير على قطاع النفط، تنظر الوكالة إلى اقتصاد الكويت على أنه غير متنوع.

وكالة « ستاندرد آند بورز «

النظرة السلبية جاءت مدفوعة بالمخاطر الناجمة عن استمرار استنفاد صندوق الاحتياطي العام

اتساع عجز الميزانية العامة إلى 30 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2021/2020

حصد الجائزتين من مجلة «وورلد فاينانس»

«KIB» «أفضل بنك إسلامي» و«الأكثر أماناً» في الكويت للعام 2020

حصل بنك الكويت الدولي «KIB» مؤخراً على جائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت» لعام 2020، للعام السابع على التوالي، إلى جانب جائزة «البنك الأكثر أماناً في الكويت» للعام 2020، وذلك ضمن سياق الجوائز التي تمنحها هيئة التحرير في مجلة «وورلد فاينانس»، المختصة بالشأن المالي والمصرفي، للمؤسسات والشركات المالية والاستثمارية على مستوى الكويت ودول الخليج العربي.

وجاء فوز «KIB» بهاتين الجائزتين بناءً على تصويت قراء مجلة «وورلد فاينانس» والنتيجة النهائية للجنة التحكيم التي تكونت من نخبة من المحررين، حيث أجمعت اللجنة على اختيار «KIB» استناداً إلى عدة معايير شملت: ما يتمتع به البنك من جودة عالية في الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والالتزام بمعايير المحاسبة الإسلامية وتوجهه المستقبلي نحو التمويل الإسلامي، إلى جانب التطوّر والابتكار الرقمي والنمو المستمر، والتزامه بالحوكمة والشفافية، والمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع. هذا بالإضافة إلى قوة استراتيجية التحوّل الرقمي الجديدة التي يتبناها البنك، ونجاحه في جعل العملاء يفضلون استخدام الخدمات والمنتجات الرقمية التي تتميز بالراحة والأمان، بالإضافة إلى اتباعه أعلى معايير الأمن والأمان في حماية الخدمات المصرفية الإلكترونية.

ولقد صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في البنك، رائد جواد بوخمسين: قائلاً: «يسعدنا حصد هاتين الجائزتين المشرفتين، مما يؤكد على أن «KIB» يمضي بخطوات ثابتة في تطبيق خطة التحوّل الرقمي الاستراتيجية الجديدة والتي تهدف إلى أن يكون المصرف الإسلامي الرقمي الأول في الكويت، حيث نجح البنك في تطوير طريقة عمله وإعادة هيكلة شبكة فروعه، إلى جانب إحرازه تقدماً كبيراً في ابتكار المزيد من الخدمات والحلول المصرفية الآمنة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية الغراء مما يفوق توقعات عملائه.»

وأضاف بوخمسين: «لقد نجح «KIB» في أن ينال جائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت» بفضل تقوية مكانته في السوق المصرفي خلال الفترة الماضية على الرغم من أزمة فيروس كورونا التي عطلت العالم، إلا أنه حرص على الاستمرار في خدمة عملائه دون أي تقصير عن بُعد حفاظاً على صحة وسلامة كافة الأفراد من موظفين وعملاء، ولم يكتفي بذلك فحسب بل أطلق عدداً من الخدمات المصرفية الجديدة للأفراد وعقد عدد من الصفقات والصكوك الاستثمارية الناجحة التي زادت من صلابة مركزه المالي وجودة أصوله وجعلته يحتل موقعاً ريادياً في عالم المصارف الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي.»

كما أشاد بوخمسين أيضاً بمركز أمن المعلومات التابع للبنك ومدى التزامه و جهوده بحماية وأمن المعلومات الشخصية للعملاء والبيانات المالية والمصرفية سواء كانت عبر الإنترنت أو عبر القنوات المصرفية الأخرى. وأكد أن «KIB» يعتمد أفضل الممارسات المهنية وأحدث الأساليب التكنولوجية لحماية البيانات والأصول المصرفية، مؤكداً أن أمن البنية التحتية لتقنية المعلومات يعتبر دائماً على رأس أولوياتنا مما أهلنا للفوز بجائزة «البنك الأكثر أماناً في الكويت» لهذا العام.

ومن جانبه، أفاد مساعد مدير عام – رئيس أمن المعلومات في البنك، باسل السويدان: «أن حصول «KIB» على جائزة «البنك الأكثر أماناً في الكويت» للعام 2020 جاء بجدارة، حيث يعتبر البنك أن أمن المعلومات لا يعتبر جزءاً مكملاً لاستراتيجية التحوّل الرقمي الجديدة التي يتبناها البنك، بل أنه يعتبر عنصراً أساسياً من هذه الاستراتيجية وجزءاً لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للمؤسسة. ومن هذا المنطلق، استثمر البنك بكثافة في تبني التقنية الحديثة في الكشف و الوقاية للحفاظ على سرية المعلومات.

وتابع قائلاً: «تزامناً مع تطور أزمة فيروس كورونا على المستوى العالمي، وكجزء من رؤية «KIB» الهادفة إلى أن يكون رائداً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية على المدى البعيد، كان من الضروري اتخاذ القرارات السريعة الرامية إلى إطلاق المزيد من المنتجات والخدمات المصرفية عبر الإنترنت بما يمنح العملاء تجربة مريحة وعالية الكفاءة. ومن هنا، قام البنك بابتكار خطة أمنية مرنة وفعالة أثبتت قدرته على إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها بما يتوافق مع معيار نظم إدارة استمرارية الأعمال ISO 27001. ولقد اعتمدت هذه الخطة على ثلاثة ركائز رئيسية لتعزيز مرونة الأمن السيبراني في البنك، وشملت: الحماية المستمرة لصحة وسلامة موظفي البنك والعملاء، تأمين حماية نظام العمل عن بُعد مما يسمح للموظفين بتسجيل الدخول وإنجاز أعمالهم بمنتهى الراحة والأمان وهم في منازلهم، بالإضافة إلى ضمان حماية الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من محاولات الغش والاحتيال التي كثرت في الآونة الأخيرة.»

وفي ختام تصريحه، لفت السويدان إلى الجهود القصوى التي بذلها «KIB» في سبيل الالتزام بضوابط ولوائح بنك الكويت المركزي للأمن السيبراني والتي شملت تطبيق نظام إدارة أمن المعلومات ISO 27001 ، معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع وبرنامج أمان العملاء (سويفت). مؤكداً أن هذه الإجراءات ساعدت البنك على توسيع نطاق عملياته التجارية بطريقة آمنة وفعالة، إلى جانب زيادة قاعدة عملائه محلياً وتعزيز مكانته التنافسية على مستوى الأسواق الدولية من خلال تقديم أفضل الأسعار في السوق والحلول المصرفية الآمنة والمتطورة. ولابد من الإشارة إلى أن «وورلد فاينانس» تعتبر مجلة مالية عالمية فصلية رائدة، تصدرها World News Media من مقرها الرئيسي في لندن. ولقد انطلقت جوائز ووردل فاينانس في العام 2007 لتحديد وتكريم قادة الصناعة المالية والفرق والمؤسسات التي تمثل معيار النجاح وأفضل الممارسات في عالم المال والأعمال.

باسل السويدان

«البيتكوين» تتراجع 10 في المئة وسط خسائر قوية للعملات المشفرة

انخفضت عملة البيتكوين بأكثر من 10 بالمائة خلال تعاملات أمس الأول، مع خسائر قوية للعملات المشفرة. وتتجه العملة المشفرة الأكبر عالمياً لتسجيل خسائر أسبوعية بأكثر من 10 بالمائة بعد أسبوع متقلب للغاية، حيث فقدت المستوى القياسي المسجل في عطلة نهاية الأسبوع الماضي أعلى 41 ألف دولار. وأصدرت هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة تحذيرًا هذا الأسبوع بأن المستهلكين الذين يراهنون على العملات المشفرة يجب أن يكونوا مستعدين لخسارة كل شيء. تراجعت البيتكوين بنحو 10.1 بالمائة لتصل إلى مستوى 35.317 ألف دولار. كما هبطت الإيثريوم بنحو 6.5 بالمائة إلى 1144.4 دولار، في حين استقرت تيثير عند مستوى 0.993 دولار. فيما تراجعت الريبل بنحو 7.1 بالمائة إلى 0.276 دولار، بينما ارتفعت عملة بولكا دوت بنحو 5.7 بالمائة إلى13.37 دولار، لتنضم لقائمة الخمسة الكبار.

المجددي : نظام اقتصادي فريد يحتذى به في عالم النحل

أكد خبير إنتاج العسل وتربية النحل ومدير شركة معجرة الشفاء محمد قاسم المجددي أن حياة النحل داخل الخلايا تمتلىء بالنظام والانضباط وفيها تناغم كبير وكلها مظاهر من عظمة الخالق المبدع الذي جعل من أمّة النّحل مثالا يُحتذى به في التّعاون والنّظام و العيش كأمّة واحدة ، مشيراً الى أن الكلّ يعمل ضمن فريق ونظام إجتماعي وسياسي فريد ويحتذى به ، موضحاً أن إدارة مجتمع النحل هي أدق إدارة في الكون ، لما لديه من نظام ديمقراطي في منتهى الدقة من حيث توزيع الإدارة وتحديد المهام داخل الخلية بداية من إنتخاب الملكة حتى إختيار حارس للخلية .

وقال المجددي في تصريح صحفي له حول « مجتمع النحل « : إن جميع أفراد طائفة نحل العسل تعيش معيشة تعاونية مع بعضها ، حيث لا يمكن أن تعيش ملكة بدون شغالات ترعاها وترعى البيض الذي تضعه كما لا تستطيع شغالات النحل المعيشة بدون ملكة لأنها إناث عقيمة ولن تضع بيضاً مخصباً ينتج منه شغالات وملكات ، لافتا أنه في حال عدم وجود الذكور أثناء خروج الملكات العذارى سيؤدي إلي عدم تلقيحها وبالتالي ستضع بيضاً غير مخصب ينتج منه ذكوراً فقط وبالتالي ستؤول الطائفة إلي فناء ، مشيرا إلى أن النحل من الحشرات الاجتماعية التي تعيش في طوائف وتقسم إلى ثلاث فئات.

محمد المجددي